توصيات الندوة

تفعيلا لدور المؤسسات العلمية في النهوض بالفكر القانوني الشرعي في بلادنا، وبمناسبة مرور أربعة عقود على صدور القانون رقم 10 لسنة 1984م بشأن الأحكام الخاصة بالزواج والطلاق وآثارهما، وشعورا بما آل إليه حال تطبيق هذا القانون وما كشف عنه ذلك من قصور فيه على المستويين النصي والتطبيقي، وبالنظر للحاجة إلى مواكبة التشريعات الليبية للمستجدات الاجتماعية والقانونية التي طرأت بعد صدور هذا القانون، فقد عقدت بمدرج رشيد كعبار بكلية القانون بجامعة طرابلس يوم 27 يونيو 2024م، وبرعاية كلية القانون بجامعة طرابلس والمعهد العالي للقضاء ومركز البحوث والاستشارات بالجامعة، ندوة علمية بعنوان "القانون رقم 10 لسنة 1984م بشأن الأحكام الخاصة بالزواج والطلاق وآثارهما– السنوية الربعية لصدوره".

وقد عرضت في الندوة بحوث الاستكتاب الجماعي المقدم لأعمال هذه الندوة، وبعد النقاش وتداول وجهات النظر من السادة الباحثين والحضور من أعضاء هيئة تدريس ورجالات قضاء وقانون ومهتمين بشئون الأسرة فقد خلص الحاضرون إلى التوصية بما يلي:

أولا– تشكيل لجنة من ذوي الاختصاص الرفيع في شئون قانون الأحوال الشخصية من أساتذة الجامعات الليبية ممن تولوا تدريس هذه المادة، وعنوا بنقد وتحليل وتقييم الأحكام القضائية المتعلقة بنصوص هذا القانون، ومن أعضاء دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة العليا، تتولى صياغة مشروع لهذا القانون، تراعى فيه التطورات الحديثة والتغيرات الاجتماعية وما كشف عنه التطبيق من هنات في التطبيق، على أن ترفقه بمذكرة إيضاحية، تبين فيها منهجها في الصياغة والترجيح والاختيار من بين الآراء الفقهية ومستندها في ذلك.

ثانيا– قصر النظر في الدعاوى المتعلقة بتطبيق أحكام هذا القانون على قضاة مختصين، يراعى فيهم كونهم مصلحين اجتماعيين قبل أن يكونوا منفذين للقانون، يجري إعدادهم وفق برنامج تدريبي تتولى اللجنة السابق ذكرها في البند أولا اقتراح خطواته.

ثالثا– يعهد إلى اللجنة السابقة صياغة مشروع قانون إجراءات خاص بتطبيق أحكام القانون رقم 10 لسنة 1984م، يراعى فيه سرعة التقاضي وتنفيذ الأحكام وضمان حقوق المتقاضين.

رابعا– على اللجنة السابق ذكرها التنبيه على نصوص التشريعات الواجب تعديلها أو إلغاؤها أو استحداثها بما يجعل نصوص مشروع القانون المقدم من طرفها متناغما مع المنظومة القانونية الليبية.

اللجنة العلمية للندوة